

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

المصدر المؤول المعمول لفعل الكون في القرآن الكريم - دراسة نحوية دلالية

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

برعاية







مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية
على الشبكة العالمية

السنة الثامنة

العدد الثاني والعشرون، رجب ١٤٤١هـ

فبراير– مارس ٢٠١٩م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

برعاية





أهداف المجلة

- تهدفُ المجلة إلى نشرِ البحث العلميّ في علوم اللغة العربية كافةً، ونشرِ قرارات المجمع وتنبيهاته ومقالاتِه اللّغوية، كما تهدفُ إلى جمع قرارات المجامع السابقة ومتابعتها، وتوصياتِ مؤتمراتها وندَواتها العلمية.. والمفضَّل للنشر لديها من البحوث هو:
- الدّراسات التي تخدمُ اللّغة العربية تيسيرًا، وتقريبًا، وترغيبًا، وتصفيةً.
- البحوث والمقالات المعنيّة بدراسة الألفاظ، والأساليب، واللهجات، والمصطلحات: تأصيلًا وتصحيحًا، وتعريبًا، وترجمةً، وشرحًا.
- النصوص التراثية المحققة.

منهاج النشر في المجلة:

١- أن يتّسمَ البحث بالأصالة والجِدّة، والمنهجية السليمة، ويُراعَى فيه قواعدُ السلامة اللغوية.

٢- أن يكون منسقًا وَفْقَ ضوابط النشر المعتمدة في مجلة المجمع.

٣- ألّا يكون مستلًّا من بحث سابق، أو منشورًا في جهة أخرى، أو مقدَّمًا لها.

٤- أنْ يُراعى في كتابة البحثِ قواعدُ الإملاء والترقيم المتبعة، إلا في الآيات الكريمة، فتُكتب وَفْقَ الرسمِ العثمانيّ، ويُراعى فيه مقدارُ الحاجةِ في التشكيلِ دونَ المبالغةِ، فلا يُضبطُ بالشكل التامّ سِوى النصوصِ المحققةِ، والأحاديثِ الشريفةِ، والأبياتِ الشعريةِ، ونحوِها.

٥- أن يكون البحث مكتوبًا بصيغة وورد، على ورقٍ ذي مقاسِ (١٧- ٢٤)، بخط «العربي التقليدي» «Traditional Arabic» (بنط ١٦ للمتن، و١٢ للحاشية) للنص العربي، وخط « Times New Roman» للنص الإنجليزي (بنط ١٤ للمتن، و١٢ للحاشية).

٦- ألّا يجاوزَ البحثُ عشرةَ آلافِ (١٠٠٠٠) كلمةٍ، (أي خمسين صفحةً بمعايير المجلة)؛ ولا يجاوزَ المقالُ أربعةَ آلافِ (٤٠٠٠) كلمةٍ، (أي عشرين صفحةً بمعايير المجلة).

٧- أن يكون البحث مشفوعًا بموجز للسيرة الذاتية للباحث، مع ملخَّص ثنائيّ اللغة (عربي وإنجليزي).

٨- تخضعُ البحوث الواردة للتحكيم العلميّ، وقبولُها مرهونٌ بالنظر في التعديلات المقترَحة.

٩- كلُّ رأيٍ مقرونٍ بالدّليل أو النظر يسعُ المجلّةَ قبولُه، وما كان دون ذلك فمسؤوليته على قائله أو ناقله.

تُرسل البحوث باسم رئيس التحرير على عنوان المجمع، أو بريده الشبكي:
المملكة العربية السعودية - ص ب: ٦٥٥٩، مكة: ٢١٩٥٥.
هاتف وفاكس: ١٢٥٤٠٢٩٩٩ (٩٦٦+) — جوال: ٥٥٤٠٢١٩٩٩ (٩٦٦+).
E.M :m-a-arabia@hotmail.com WEB :www.m-a-arabia.com

رقم الإيداع ١٤٣٤/٧٢٢٢-تاريخ١٤٣٤/٧/١٩هـ-ردمك ١٦٥٨-٦٥٣٠.





مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

ثمن المجلة: في المملكة العربية السعودية والبلاد العربية (٢٥) ريالًا. وفي البلدان الأخرى: (٦) دولارات.

الاشتراكات السنوية للأعداد الثلاثة: للأفراد: (١٥٠) ريالًا في الداخل، أو (٥٠) دولارًا في الخارج.
للهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية: (٤٠٠) ريال في الداخل، أو (١٠٠) دولار في الخارج.

تُرسَل الاشتراكات بشيك بنكي باسم: **مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.**

أو على رقم حساب المجمع بالبنك الأهلي: **SA57 1000 0000 6678 2000 0103.**





الهيئة الاستشارية





محتويات العدد





(١)

المصدر المؤول المعمول لفعل الكون في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)

د. إبراهيم عبدالله أحمد الزين

- أستاذ النّحو والصّرف المشارك بجامعة أم درمان الإسلاميّة في السودان، وجامعة القصيم في السعوديّة.





المصدرُ المؤوَّل المعمولُ لفعل الكون في القرآن الكريم (دراسة نحويّة دلاليّة)

الملخص

هذا بحثٌ مختصرٌ في المصادر المؤوّلة المعمولةِ لفعل الكون في القرآن الكريم، والآياتُ التي فيها هذه المصادر قسمان: قسم عن المصدر المؤول الذي ظهرت فيه علامةٌ إعرابيّة تبيّن اسم كان وخبره، وقسمٌ عن المصدر المؤوّل الذي لم تظهر فيه علامة إعرابيّة تبيّن أحدَ المعمولين من الآخر، وأتْبَعْتُ هذه الآيات بآراء المفسرين المعربين وتوجيهاتهم النّحويّة القرآنيّة لهذه الآيات، وهدفُ هذه الدراسة الإجابةُ عن أسئلة ذكرها الباحث في مقدمته. ويتألف هذا البحث من مقدمةٍ، وثلاثة محاور، وخاتمة بنتائج البحث التي وصلَ إليها الباحث، وفهرس لمصادر البحث ومراجعه.





The Infinitive for The Verb 'to be' in The Holy Quraan
(a grammatical and semantic study)

Abstract:

This is a brief study of the infinitive influenced by the verb 'to be' in The Holy Quraan. First, two types of the nominative case are found. One with syntactic inflection that determines the subject and the object of 'Kan' and one without such inflection. Next, the opinions of the parsing interpreters of The Holy Quraan and their syntactic understanding of the verses are presented. This study aims at finding answers to the questions in the introduction. It consists of an introduction, three main aspects, a conclusion of the findings, and a list of sources and references.





مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين.

وبعد؛ فإنّ إيضاحَ معاني القرآن الكريم وإعرابه هو ما توخّاه المفسرون والمعربون في تآليفهم التي اختلفت مقاصدُهم في تصنيفها، وتباينت مواردُهم في جمعها وتأليفها، والصلةُ الأكيدة بين القرآن الكريم وعلوم العربيّة لا تخفى كما بيّن الإمام العكبريّ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة تبيانه فقال: "... فأول مبدوء به من ذلك تلقُّف ألفاظه عن حفّاظه، ثم تلقِّي معانيه ممن يُعانيه؛ وأقومُ طريقٍ يُسْلَكُ في الوقوف على معناه، ويُتَوَصَّل به إلى تبيين أغراضه ومَغْزَاه، معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصِده من أنحاء خطابه، والنَّظر في وجوه القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات(١)".

وهذا بحثٌ في: (المصدرِ المؤوَّلِ المعمولِ لفعل الكون في القرآن الكريم) جمعتُ فيه الآيات الواردة في المصادر المؤوّلة المعمولة لفعل الكون، وصنفتُها إلى قسمين قسمٍ عن: المصدر المؤوّل الذي ظهرت فيها علامةٌ إعرابيّة تبيّن اسم فعل الكون وخبره، وهي آياتٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ قُرئ برفع الفتنةِ على أنَّها اسم كان، والمصدرُ المؤوّل الخبرُ، وقُرِئ بنصبها على أنَّها خبر كان مقدمٌ، والمصدرُ المؤوّل الاسمُ، والوجهان فصيحان، والقراءتان متواترتان، وقسمٍ عن: المصدر المؤوّل الذي لم تظهر فيه علامة إعرابيّة تبيّن أحدَ المعمولين

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ص ١.





من الآخر، وهي آية واحدة في القرآن الكريم قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾، ثم أتبعْتُها بآراء المفسرين المعربين وتوجيهاتهم النّحويّة القرآنيّة لهذه الآيات؛ لأن دلالة الآية تبين احتياج تأويل المصدر إلى اسم الناسخ أو إلى خبره، وخصصتُ هذه الدراسة بفعل الكون؛ لأنّه لم يَرِدْ من الأفعال النّاسخة في هذه الآيات سوى كان ومضارعها، والفعل (ليس)، وتركيب جملة الفعل (ليس) لا يختلف عن تركيب جملة كان ومضارعها، وجعلتها (دراسة نحويّة دلاليّة)؛ للعلاقة بينها؛ إذ إنّ الإعراب يميّز المعاني، ويوقِفُ على أغراض المتكلّمين. أما وجوهُ الإعراب في القرآن الكريم فأكثرها متواترٌ إلّا ما ساغ فيه إعرابان مع اتحاد المعاني كما قال ابن عاشور في مقدمته(١).

وهَدَفُ هذه الدراسة الإجابةُ عن الأسئلة الآتية:

١. ما الأفعال الناسخة الأكثر ورودًا في القرآن الكريم إذا كان أحد معموليْها مصدرًا مؤوّلًا؟

٢. ما توجيه المعربين إذا كان أحدُ معمولي الأفعال الناسخة مصدرًا مؤولًا؟ أيُؤوّل المصدرُ اسمًا، أو يُؤوّل خبرًا، أو يجوز فيه الأمران معًا: أنْ يُؤوّل اسمًا، أو أنْ يُؤوّل خبرًا؟

٣. ما اختيار المعربين في اسم الفعل الناسخ أو خبره إذا كان أحدهما مصدرًا مؤولًا في القرآن الكريم، وخفي إعراب الآخر؟ هل يلتزمون الرتبة كما التزموا في الفاعل والمفعول إذا لم يتبيّن أمرهما؟

---

(١) تفسير التّحرير والتنوير، لابن عاشور،١/٦١.



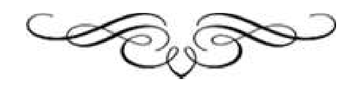


أما الدراسات السابقة في المصدر المؤول فكثيرةٌ جدًّا. إلا أنّها تختلف هدفًا ونوعًا، وأسلوبًا، ومنهجًا، ومن أقربها إلى هذه الدراسة: دراسة الأستاذ الدكتور فتحي أحمد عبدالعال إسماعيل عن: (المصدر المؤوّل وأحكامه النّحويّة)، نُشرت في المجلة العلميّة لكليّة اللغة العربيّة بأسيوط، العدد الثلاثون، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١١م، تحدث فيها عن أحكام المصدر المؤّول وأدواته، وما اتُّفق منها على مصدريته، وما اختُلف فيه، وما يجوز أن يحل محلّه وما يمتنع، وإعرابه وآراء النّحويين في ذلك، وما لا يتمُّ إلا به، وما يتوقّفُ حكمه عليه، ودراسة الدكتور طه محمد الجنديّ عن (المصدر المؤوّل بحث في التّركيب والدّلالة) منشورة في الشبكة الدَّوليّة في موقع الألوكة بتاريخ ١٧/٦/٢٠١٣م، وله هدفان، الأول: عرض الحروف المصدريّة ووصف تراكيبها، والآخر: كيفيةُ التحويل إلى المصادِر المؤوَّلة، وبيان العِلَّة أو الغاية مِن وراء التعبير بهذا النوعِ مِن المصادر، ودراسة الدكتور أحمد بن محمد العضيب عن: (المصدر المؤوّل وأحكامه النحويّة تأصيلٌ وتيسيرٌ) نُشرت في مجلّة الجمعيّة العلميّة السعوديّة للغة العربيّة، العدد الحادي عشر، جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ، وهدفه جمع ما تفرق من حديث النّحويين عن المصدر المؤّول بأسلوب سهل؛ ليكون مرجعًا مؤصّلًا سهلًا. ودراسة الدكتور إسلام محمد عبدالسلام أحمد عن (العدول من المصدر الصّريح إلى المصدر المؤوّل في القرآن الكريم) (دراسة نحويّة دلاليّة)، نُشرت في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحولية الخامسة والثلاثون، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م، وهدفه الكشف عن النكت الدلاليّة في العدول عن المصدر الصّريح إلى المصدر المؤوّل في صيغ من جذرٍ واحد.



ومن أنفس الدراسات السابقة جمعًا وترتيبًا؛ ما جمعه الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة في مؤلفه الموسوم بـ(دراسات في أسلوب القرآن الكريم)، وفيه طائفة من الآيات التي فيها المصدر المؤوّل في اسم كان أو خبره في القرآن الكريم. أما هذه الدراسة فعن الآيات الواردة في المصادر المؤوّلة المعمولة للأفعال الناسخة في القرآن الكريم ودراستها دراسة نحويّة دلاليّة.

وقد رتبتُ هذه الدراسة على مقدمةٍ، وثلاثة محاور، ويتلوها خاتمة وفهارس، أما المقدمة فلبيان أساسيّات البحث، أما المحاور الثلاثة؛ فمحورٌ عن مفهوم المصدر المؤوّل، ومحورٌ عن المصدر المؤوّل الذي ظهرت فيه علامة إعرابيّة تبيّنُ أحد المعمولين، ومحورٌ عن المصدر المؤول الذي لم تظهر فيه علامة إعرابيّة تبيّنُ اسم الفعل الناسخ من خبره، وجاءت الخاتمة لبيان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم فهرس لمصادر الدراسة ومراجعها التي رجعتُ إليها.







المحور الأول: مفهوم المصدر المؤول

المصدر أصل مادّته من الفعل الثلاثيّ (صَدَرَ)، وصَدْرُ كلِّ شيءٍ: أولُه[(١)].

والمصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره أنّ: المصادر كانت أول الكلام[(٢)].

والمصدر في اصطلاح النّحويين: هو الاسم الموضوع بأصالة الدال على المعنى الصادر من المحدَّث به عنه، أو القائم به، أو الواقع عليه[(٣)].

وهو نوعان: صريحٌ، ومؤول؛ فالصّريح: في ذلك يقابل المصدر المؤوّل. والمؤوّل هو: كل مصدر غير صريح، أي: إنه المصدر الذي يقع له التأويل، ويكون ذلك بسبك الفعل بالحرف المصدريّ، ومن أجل ذلك يُسمَّى بالمصدر المؤوّل، أو المنسبك، ولا يكون المصدر مؤوّلًا إلا مع الحروف المصدريّة التي تُدعى بالموصولات الحرفيّة...[(٤)].

والمؤوّل: من آل الشيءُ يؤولُ أوْلًا ومآلًا: رجع، قال ابن فارس: "الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه"[(٥)]. وأوّلَ إليه الشيءَ: رجَعَهُ،

---

(١) الصّحاح، للجوهري، مادة: (صدر)، ٦/٧٠٩.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة: (صدر)، ص ٢٤١٣.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، ١/٦٨٩.

(٤) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، للدكتور محمد سمير نجيب اللبديّ، ص ١٥.

(٥) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة: (أوّل)، ١/١٥٨.





وأُلْت عن الشيء ارْتَدَدْتُ، وفي الحديث: "من صام الدهر فلا صام ولا آلَ" أي: لا رجع إلى خير. والأوْل: الرجوع[1].

قال ابن فارسٍ: "ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَه﴾[2]، يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم. وقال الأعشى:

علـى أنَّهـا كانـتْ تَأَوُّلُ حُبَّهَـا ... تَأَوُّلَ رِبْعِـيِّ السِّـقَابِ فأَصْـبَحَا[3]

يريد مرجعَه وعاقبتَه. وذلك من آل يؤولُ"[4].

ومن معاني التأويل: التّفسير، ومنه الآية الكريمة السابقة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَه﴾[5]، أي: إلّا بيانه الذي هو المراد منه، ومنه قوله ﷺ في دعائه لابن عباس: «اللهم فَقِّهْهُ في الدِّين، وعلِّمْهُ التّأويل»[6] أي: فهم معاني القرآن، وغير ذلك من المعاني التي تدلُّ عليها كلمة التأويل، ومن العلماء من جعل التّفسير للمعنى الظاهر، والتّأويل للمتشابه، ومنهم من جعلهما متساويين[7].

(١) لسان العرب، لابن منظور، مادة: (أوّل)، ص ١٧١، هذا الحديث ذكره ابن منظور في مصنفه (لسان العرب)، لكنّي لم أهتدِ إليه في مظانّه في كتب الأحاديث.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٦.

(٣) ديوان الأعشى الكبير، لميمون بن قيس، ص ١٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة: (أوّل)، ١/١٦٢.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ٥٦.

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده، بالرقم (٢٣٩٧)، ٤/٢٢٥.

(٧) تفسير التّحرير والتنوير، لابن عاشور، ١/١٦.





والسّابك هو الحرف المصدريّ الذي ينسبك مع ما بعده بمصدرٍ، والحروف السّابكة خمسة عند النّحويين، وهي: أَنْ (مفتوحة الهمزة، ساكنة النون)، وأنَّ (المشدَّدة)، وكيْ، وما (وتكون مصدريةً ظرفيّةً)، ولوْ، وهناك أحرفٌ مختلفٌ فيها بين النّحويين؛ كوقوع الذي مصدريّة، وكهمزة التسويّة.

قال ابن هشام الأنصاريّ ـ رحمه الله ـ في مغنيه عن (لو): "أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة (أنْ) إلا أنَّها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد (ودَّ أو يودُّ...) وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدريّة، والذي أثبته الفراء، وأبو عليّ، وأبو البقاء، والتبريزيّ، وابن مالك..."(١)، وأبين من ذلك ما نقله الإمام السُّيوطيّ ـ رحمه الله تعالى ـ في همعه عن جمهور النُّحاة في (لو) بقوله: "... فالجُمهور: أنَّها لا تكونُ مصدريّة، بل تلازم التَّعليق، ويؤيِّد ذلك أنَّه لم يُسمع دخولُ حرف جرٍّ عليها"(٢).

وقال السيوطيّ عن أقسام الموصول: "الموصول قسمان: حرفيٌّ، واسميٌّ... وذكر الأول استطرادًا، وبُدِئَ به؛ لأنَّ الكلام فيه أخصر، وذاك يستتبع أحكامًا وفروعًا كثيرة، وضابط الموصول الحرفيِّ أن يُؤوَّل مع صلته بمصدر، وهو خمسة أحرف..."(٣).

وأكثر هذه الأحرف استعمالًا وسبْكًا هي: أنْ المخففة، وأنّ المشددة، وما المصدريّة، فتقع المخففة وما بعدها من الفعل في تأويل مصدر، أما

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ١/٢٩٤.

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطيّ، ١/٢٦٤.

(٣) السابق، نفس الجزء والصفحة.





المشددة وما بعدها من الاسم والخبر فتؤول بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة الاسم، جعلت المخففة ناصبة للفعل، أمّا (ما) المصدريّة فلا ينصبون بها اسمًا ولا فعلًا، وهي وما بعدها مصدر كما كانت (أنْ) كذلك[١].

والسّبك: هو التأويل، ويعني دمج الحروف المصدريّة بما بعدها من أفعال بما بعدها من عوامل لتصبحَ فيما بعدها مصادر حقيقيّة تكون معمولات لما قبلها من الأفعال، أو العوامل التي تعمل بقوتها فعندما تتأوّل (أنْ) وما بعدها في مثل قولنا: يعجبني أنْ تجتهدَ إلى اجتهادك، يكون التأويل سبكًا، والمؤوّل منسبكًا[٢].

وتُسمَّى أيضًا بالموصولات الحرفيّة، وهي تختلف عن الموصولات الاسميّة؛ فهي مبنية لا محل لها من الإعراب، وصلة الموصول الحرفيّ لا تشتمل على ضميرٍ، والمصدر المنسبك منه، أو المؤوّل يُعرب على حسب الجملة.

والنَّحويّون يعدلون من المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل؛ لأنه يدلّ على الوقوع والتّحقُّق، وبهذا كان أعرف من المصدر الصّريح، كما قال ابن عقيل (رحمه الله): "... ومنها أن توصل أنْ بمعموليها، نحو: عجبتُ من أنك منطلقٌ. أي: من انطلاقك، وفي البسيط أنّ قولك: عجبتُ من انطلاقك لا دليل فيه على الوقوع والتحقُّق، وعجبتُ من أنّك منطلقٌ يدلُّ على الوقوع والتحقق[٣]".

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ٧/١٥.

(٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ص ١٠٣.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ١/١٧١.





وإنّ الداعي إلى العدول عن المصدر الصّريح إلى المصدر المؤوّل أمورٌ تتعلق بالمعنى، أو بالضوابط النّحويّة كما قال عباس حسن في كتابه (النّحو الوافي): "فمن الأولى: الدلالة على زمان الفعل، سواءٌ أكان ماضيًا؛ نحو: الشائع أن حضرتَ، أم مستقبلًا؛ نحو: الشائع أن تحضرَ، فلو قلنا من أول الأمر: الشائع حضورك، لم ندرك زمن الحضور؛ أمضى، أم لم يمضِ؟ لأنّ المصدر الصّريح لا يدلُّ بنفسه على زمن... والحرص على إظهار الفعل مبنيًّا للمجهول؛ تحقيقًا للغرض من حذف فاعله، وذلك عند إرادة التّعجب من الثلاثيّ المبنيّ للمجهول؛ ففي مثل: عُرِفَ الحقُّ، يقال: ما أحسنَ ما عُرِفَ الحقُّ، وكذلك في حالات أخرى من التّعجبِ... ومن الثّانية: الفروق الآتية بين المصدر المؤوّل والمصدر الصّريح، ووجود أحد هذه الفروق كافٍ لأنْ نلجأ إلى أحد نوعَيِ المصدر دون الآخر: أنه لا يصحُّ وقوع المصدر المؤول من (أنْ) والفعل مفعولًا مطلقًا مؤكدًا للفعل؛ فلا يقال: فرحتُ أن أفرحَ، في حين يصحُّ أن يُؤكد الفعل بالمصدر الصّريح؛ مثل: فرحتُ فرحًا. ولا يصح أنْ يوصف المصدر المؤول؛ فلا يقال: يعجبني أن تمشي الهادئ، تريد يعجبني مشيك الهادئ. مع أنّ الصّريح يوصف، ولا يقع... وقد يسدّ المصدر المؤول من أنْ والفعل مسدّ المفعولين فيما يحتاج إلى مفعولين، أو مسدّ الاسم والخبر. أما الصّريح فليس كذلك[1].



(١) النّحو الوافي، لعبّاس حسن، ١/٤١٧، ٤١٨.



المحور الثاني: المصدر المؤوّل الذي ظهرت فيه علامة إعرابيّة

المصدر المؤوّل يغني عن أداة المصدر وما دخلت عليها، ويُعرب على حسب حاجة الجملة إليه، وقد تحتمل كلمة واحدة أكثر من وجه إعرابيٍّ لبيان معناه؛ ولهذا قال الإمام الطبري- رحمه الله تعالى- في تفسيره: "وإن كان قصدنا في هذا الكتاب الكشفَ عن تأويل آي القرآن لما في اختلاف وجوهِ إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله، فاضطرتنا الحاجة إلى كشف وجوه إعرابه، لتنكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف المختلفة في تأويله وقراءاته[١]".

والآيات التي ظهرتْ فيها علامةٌ إعرابيّةٌ كثيرة، وظهور العلامة الإعرابيّة في أحد الاسمين تبيّن أحد المعمولين من الآخَر، إن كانت العلامة رفعًا كان المصدرُ المؤوّل خبرًا للفعل الناسخ، وإن كانت نصبًا كان المصدرُ المؤول اسمًا.

وللنّحويين والمفسرين في تعيين اسم الفعل الناسخ وخبره، وتقديمه وتأخيره توجيهاتٌ كثيرةٌ؛ لأنَّ للتّقديم والتّأخير في وضع الجمل وأجزائها في القرآن الكريم دقائقَ عجيبة ذكرها المفسرون في مؤلفاتهم، ومن هذه التوجيهات:

أولًا: منهم من قدَّم خبرَ الفعل الناسخ ـ المصدر المؤوّل ـ على اسمه؛ لأنَّ الخبرَ أعرفُ من الاسم، والمصدر المؤوّل أعرف من الصّريح، فقدَّم الأعرف، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا...﴾[٢]. قُرئ بنصب (قَوْلَهُمْ) وبرفعه، والقراءتان متواترتان،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري، ١/١٨٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

قال الإمام العكبري-رحمه الله- في تبيانه: "قوله تعالى: (وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ): الجمهور على فتح اللام على أنَّ اسمَ (كان) ما بعد (إلا)، وهو أقوى من أن يجعل خبرًا، والأول اسمًا؛ لوجهين: أحدهما: أنّ (أَنْ قَالُوا): يشبه المضمر في أنّه لا يُضمر؛ فهو أعرف. والثاني: أن ما بعد (إلا) مثبت؛ والمعنى: كان قولهم رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا دأبهم في الدعاء. ويُقرأ برفع الأول على أنه اسم كان، وما بعد (إلا) الخبرُ[١]".

ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢]. قال ابن عاشور- رحمه الله- في التّحرير والتّنوير: "و(قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ) خبر (كان)، و(أَنْ يَقُولُوا) هو اسم (كان)، وقُدِّم خبر كان على اسمها؛ متابعةً للاستعمال العربيّ؛ لأنَّهم إذا جاؤوا بعد (كان) بأنْ والفعل لم يجيئوا بالخبر إلا مقدمًا على الاسم، نظرًا إلى كون المصدر المنسبك من أنْ والفعل أعرفَ من المصدر الصريح، ولم يجيئوا بالخبر إلّا مقدمًا كراهة توالي أداتين، وهما: (كان)، و(أنْ)، ونظائر هذا الاستعمال كثيرةٌ في القرآن الكريم، وتقدّم عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا...﴾[٣][٤]".

ثانيًا: منهم منْ قدَّم فيها خبرَ الفعل الناسخ ـ المصدر المؤوّل ـ على اسمه؛ لأنّه خبرٌ عن مبتدأ محصورٍ، ومثال ذلك الآية السابقة: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلا

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ص ٣٠٠.

(٢) سورة النور، الآية: ٥١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٤) تفسير التّحرير والتّنوير، لابن عاشور، ١٨/٢٧٥.



أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا...﴾[١]. وهي آية واحدة حُصِرَ فيها خبر المبتدأ.

قال ابن عاشور –رحمه الله–: "وقدّم خبر (كان) على اسمها في قوله: (وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا)؛ لأنه خبرٌ عن مبتدأ محصور؛ لأنّ المقصود حصر أقوالهم حينئذٍ في مقالة: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا)؛ فالقصر حقيقيٌّ... وهذا أحسن من توجيه تقديم الخبر في الآية بأن المصدر المنسبك المؤوّل أعرف من المصدر الصريح لدلالة المؤول على النسبة وزمان الحدث، بخلاف إضافة المصدر الصريح، وذلك جائز في باب (كان) في غير صيغ القصر، وأما في الحصر فمتعين تقديم المحصور[٢]".

ثالثًا: منهم منْ رجّح فيها تأخيرَ خبر الفعل الناسخ ـ المصدر المؤوّل ـ وتقديم اسمه؛ لأن الفعلَ الناسخ (ليس)، وتقديم خبره على اسمه قليلٌ، وبعض النّحويين لا يجيزون تقديمه، قال ابن يعيش –رحمه الله– في بيان ذلك: "وأما (ليس) ففيها خلافٌ؛ فمنهم من يغلب عليها جانب الحرفيّة فيجريها مجرى ما النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها... ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها؛ نحو: قائمًا ليس زيدٌ، وهو قول سيبويه، والمتقدمين من البصريين، وجماعة من المتأخرين...[٣]". ومثال تأخير خبر (ليس) وتقديم اسمها قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾[٤]،

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٢) تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٧/١١٤.

(٣) شرح المفصّل، لابن يعيش، ٤/١٢٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.





هذه الآية تختلف عن سابقاتها، وهي آية واحدة لفعل ناسخٍ سوى (كان)، أضف إلى ذلك أنَّ المصدر المؤول أعرف من المحلَّى بالألف واللام، وتقديم خبر ليس قليلٌ منعه بعض النّحويين.

قال ابن عادل –رحمه الله تعالى– في توجيه هذه الآية: "قرأ الجمهور برفع (الْبِرَّ)، وحمزة، وحفص عن عاصم بنصبه، فقراءة الجمهور على أنه اسم (لَيْسَ)، و(أَن تُوَلُّواْ) خبرها في تأويل مصدر، أي: ليس البرُّ توليتكم، ورجحت هذه القراءة من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه، وأما قراءة حمزة وحفص فـ(الْبِرُّ) خبرٌ مقدمٌ، و(أَن تُوَلُّواْ) اسمها في تأويل مصدر، ورجحت هذه القراءة بأنَّ المصدر المؤول أعرفُ من المحلَّى بالألف واللام؛ لأنّه يشبه الضمير، من حيث إنَّه يوصف ولا يوصف به، والأعرف ينبغي أن يُجعل الاسم، وغير الأعرف الخبر، وتقديم خبر ليس قليل...[1]".

رابعًا: منهم منْ ظهرت له قرينة تقوي تقديم اسم الفعل الناسخ على خبره ـ المصدر المؤوّل ـ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[2]، والقرينة في هذه الآية لفظيّةٌ، وهي تأنيث الفتنة.

جاء في البحر المحيط قوله: "و(الفتنة) اسم يكن، والخبر (إلا أَنْ قَالُوا)، جعل غير الأعرف الاسم، والأعرف الخبر... [3]"، كما يقرأ بالتاء (تكن) ورفع الفتنة على أنّها اسم كان، (أَنْ قَالُوا): الخبر، ويقرأ كذلك بالياء؛ لأنّ

---

(١) اللّباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ١٩١/٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.

(٣) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ، ٩٩/٤.





تأنيث الفتنة غيرُ حقيقيٍّ؛ ولأنّ الفتنة هنا بمعنى القول. ويقرأ بالياء (يكن)، ونصب الفتنة، على أن اسم كان (إلا أَنْ قَالُوا)، وفتنتهم: الخبر. ويقرأ كذلك بالتاء، على معنى أن قالوا؛ لأنّ (أَنْ قَالُوا) بمعنى القول والمقالة والفتنة[١].

ومما يلحق بهذا الباب من الآيات التي ظهرت فيها قرينة تبيّن أحد المعمولين، أنه إذا تلا الناسخ شبه جملة، أُعرب خبرًا مقدمًا، وجُعِل المصدر المؤول اسمًا للناسخ ولا إشكال في ذلك التّقدير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[٢]، وهي آية واحدةٌ، وإعرابها كما جاء في الدرّ المصون: "(أَنْ يَعْمُرُوا) اسم كان"[٣]، وفي اللّباب أيضًا: "(أَنْ يَعْمُرُوا) اسم كان"[٤].

أمّا إذا كان اسم الناسخ وخبره معرَّفين، فيجوز لك أن تقدِّر المصدر المؤول اسمًا للنّاسخ، ويجوز لك أن تقدِّره خبرًا له، أو أنْ تجعل الاسم ما كان أعرف منهما، كما جاء في شرح المفصّل: "وإذا كان الخبرُ معرفةً كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه مما يُشْكِل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيُّهما قدمت كان المبتدأ، ونظيرُ ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما

(١) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ص: ٤٨٧.
(٢) سورة التوبة، الآية: ١٧.
(٣) الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، ٦/٢٩.
(٤) اللّباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ١٠/٤٣.





لا يظهر فيهما الإعراب، فإنه لا يجوز تقديم المفعول، وذلك نحو: ضرب عيسى موسى، اللهم إلا أنْ يكون في اللفظ دليلٌ على المبتدأ منهما... [١]".

وأمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[٤]، يؤيد ذلك ما قاله سيبويه في كتابه: "... وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار، أيُّهما ما جعلته فاعلًا رفعته، ونصبت الآخَر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيدًا، وكان المتكلم أخاك... وتقول: ما كان أخاك إلا زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾[٥]، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا﴾[٦]..."[٧].

---

(١) شرح المفصّل، لابن يعيش، ١/٩٩.

(٢) سورة النّور، الآية: ٥١.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٨٢.

(٥) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٨٢.

(٧) الكتاب، لسيبويه، ١/٥٠.





ومن المفسرين من رجّح في الآية الأولى قراءةَ النصب على قراءةِ الرَّفع، كما في الكشّاف قوله: "وعن الحسن: (قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ) بالرَّفع، والنَّصب أقوى؛ لأنّ أولى الاسمين بكونه اسمًا لكان أوغلهما في التَّعريف، و(أَنْ يَقُولُوا): أوغل؛ لأنَّه لا سبيل عليه للتنكير، بخلاف (قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ)، وكان هذا من قبيل (كان) في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ﴾[1]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[2]...[3]".

قال ابن عطية -رحمه الله- في تفسير هذه الآية: "وقرأ الجمهور (قَوْلَ) بالنَّصب، وقرأ علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، والحسن، وابن أبي إسحاق (قَوْلُ)، واختلف عنهما، قال أبو الفتح شرط (كانَ) أن يكون اسمها أعرف من خبرها، فقراءة الجمهور أقوى، والمعنى إنما كان الواجب أن يقوله المؤمنون (إِذَا دُعُوا إِلَى) حكم (اللَّهِ وَرَسُولِهِ) (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) فكأنّ هذه ليست إخبارًا عن ماضي زمن...[4]".

ومثلُ ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾[5]. قال ابن عطيّة -رحمه الله- فيها: "... (عَاقِبَتُهُمَا) بالرفع، وقرأ جمهور الناس: (عَاقِبَتَهُمَا) بالنصب، وموضع أن

---

(١) سورة مريم، الآية: ٣٥.

(٢) سورة النور، الآية: ١٦.

(٣) الكشّاف، للزمخشريّ، ٤/٣١٤.

(٤) المحرر الوجيز، لابن عطيّة، ٤/١٩١.

(٥) سورة الحشر، الآية: ١٧.





يخالف إعراب المعاقبة في القراءتين إن شاء الله..."[١]. وقال صاحب الدّرّ المصون: "قوله: (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا) العامّةُ على نصب (عَاقِبَتَهُمَا) بجعله خبرًا، والاسم (أنَّ) وما في حيِّزها؛ لأن الاسمَ أعرفُ من (عَاقِبَتَهُمَا)... وقرأ الحسن، وعمرو بن عبيد بن أرقم برفعها على جعلها اسمًا، و(أنَّ) وما في حيِّزها خبرًا كقراءة: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾[٢][٣].

ومما سبق من توجيهات الآيات الواردة في المصدر المؤول المعمول للأفعال الناسخة في القرآن الكريم في هذا المحور، تبيَّنَ أنه: لم يردْ من الأفعال الناسخة في هذه الآيات سوى فعلين: (كان ومضارعها)، والفعل (ليس)، وأنّ أكثر الآيات ورودًا الفعلُ (كان) في حين لم ترد إلا آية واحدة للفعل (ليس)، وأن أكثرَ إعراب المصدر المؤوّل في محل رفع ـ اسم كان ـ أكثر من إعرابه في محل نصب ـ خبر كان ـ ويشهد لذلك ما قاله أبو حيّان –رحمه الله– في بحره في آية آل عمران: "وقرأ الجمهور (قَوْلَهُمْ) بالنصب على أنه خبر كان، و(أنْ قالوا) في موضع الاسم جعلوا ما كان أعرف الاسم؛ لأنَّ إنْ وصلتها تتنزّل منزلة الضمير، و(قَوْلَهُمْ) مضافٌ للضمير يتنزّل منزلة العلم، وقرأت طائفة... برفع (قَوْلُهُمْ) جعلوه اسم كان، والخبر أن قالوا والوجهان فصيحان، وإن كان الأول أكثر...[٤]".

---

(١) المحرر الوجيز، لابن عطيّة، ٥/٢٩٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٢٣.

(٣) الدرُّ المصون، للسّمين الحلبيّ: ١٠/٢٩١.

(٤) البحر المحيط، لأبي حيّان الأندلسيّ، ٣/٨١.





ومن القواعد المهمّة التي يُستفاد منها ما أشار إليه ابن عاشور في علة تقديم خبر كان على اسمها؛ متابعة للاستعمال العربيّ؛ لأنَّهم إذا جاؤوا بعد (كان) بأنْ والفعل لم يجيئوا بالخبر إلا مقدَّمًا على الاسم؛ لأنَّ المصدر المنسبك من أنْ والفعل أعرفُ من المصدر الصريح، ولم يجيئوا بالخبر إلّا مقدمًا كراهة توالي أداتين، وهما: (كان)، و(أنْ).

أضف إلى ذلك أنه مما لا خلاف فيه بين المعربين والمفسرين في التّوجيهات السابقة أنّه إذا كان أحد المعمولين شبه جملة أُعرب خبرًا مقدمًا للفعل النَّاسخ، وجُعل المصدر المؤولُ اسمًا مؤخرًا، وقد وردت أيضًا آية واحدة في ذلك، كما وردت آية واحدةٌ للفعل (ليس)، قُدِّم اسمه، وأُخِّر خبره؛ لأنَّ تأخير خبره أجازه بعض النّحويين ومنعه بعضهم.







المحور الثالث: المصدر المؤوّل الذي لم تظهر فيه علامة إعرابيّة

لم تظهر علامة إعرابيّة، أو قرينة لفظيّة كانت أو معنويّة تبين اسم الفعل الناسخ من خبره إلا في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾[1]، وهي آية واحدة في كتاب الله تعالى لا ثانيَ لها، والمتأمل لكلام النَّحويين والمعربين في هذه الآية يجد أنّ إعرابهم لها ينحصر في الآتي:

أولًا: منهم من جعل السابقَ هو الاسم، واللاحق هو الخبر؛ لأنّ كان وأخواتها مشبهة بالفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحدٍ، فكما وجب في الفاعل والمفعول في قولك: ضرب موسى عيسى، وجب في المشبه به، وهو اسم الفعل الناسخ وخبره، قال أبو حيّان الأندلسيّ -رحمه الله-: "قالوا و(دَعْوَاهُمْ) اسم كان. و(إلا أَنْ قالُوا) الخبر. وأجازوا العكس، والأول هو الذي يقتضي نصوص المتأخرين أن لا يجوز إلا هو. فيكون (دَعْوَاهُمْ) الاسم، و(إِلا أَنْ قَالُوا) الخبر؛ لأنه إذا لم تكن قرينة لفظيّة ولا معنويّة تبيّن الفاعل من المفعول وجب تقديم الفاعل، وتأخير المفعول. نحو: (ضرب موسى عيسى)، وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد، فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان)، و(دَعْوَاهُمْ)، و(إِلا أَنْ قَالُوا) لا يظهر فيهما لفظٌ يبيّن الاسم من الخبر ولا معنى فوجب أن يكون السابق هو الاسم، واللاحق هو الخبر[2]".

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٥.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسيّ، ٤/٢٧٠.





إلا أنّ السّمين الحلبيّ -رحمه الله- له توجيهٌ يخالف التّوجيه السّابق كما في الدرّ المصون، وذلك في قوله: "قوله تعالى: (فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ) جوّزوا في (دَعْوَاهُمْ) وجهين، أحدهما: أن يكون اسمًا لـ(كانَ)، و(إِلا أَنْ قَالُوا) خبرها، وفيه خدشٌ من حيث إنّ غير الأعرف جُعل اسمًا، والأعرف جُعل خبرًا، وقد فهمت ذلك في أول الأنعام عند (لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ)، والثاني أن يكون (دَعْوَاهُمْ) خبرًا مقدمًا، ولكن ذلك يشكل من قاعدة أخرى ذكرها النُّحاةُ، وهو أنَّ الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهما وجب تقديم الاسم، وتأخير الخبر، نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استغفرت، قالوا: لأنَّهما كالمفعول والفاعل فمتى خفي الإعراب التزم كلٌّ في مرتبته، وهذه الآية مما نحن فيه فكيف يُدَّعى ذلك[1]"، وبالتوجيه نفسه قال ابن عادل في تفسيره: "... ولكن ذلك يشكل من قاعدة أخرى ذكرها النُّحاةُ، وهو أنَّ الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابُهما وجب تقديمُ الاسم، وتأخير الخبر، نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استغفرت، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعل فمتى خفي الإعراب التزم كلٌّ في مرتبته، وهذه الآية مما نحن فيه فكيف يُدَّعى ذلك...[2]".

ثانيًا: منهم من جوّز الأمرين معًا، أي: أنْ يُعرب المصدر المؤول اسمًا للفعل الناسخ، أو أنْ يُعرب الاسم المقصور خبرًا، أو العكس، قال صاحب الكشاف في آية الأعراف: "و(دَعْوَاهُمْ) نصب خبر لكان، و(أَنْ قَالُوا) رفع

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ٥/٢٥٣.

(٢) اللّباب في علوم الكتاب، لابن عادل، ٩/١٨.





اسم له، ويجوز العكس"[١]. قال صاحب التبيان: "قوله تعالى: (دَعْوَاهُمْ): يجوز أن يكونَ اسم كان، و(إِلا أَنْ قَالُوا): الخبر، ويجوز العكس[٢]".

ثالثًا: منهم من رأى أن هناك قرينةً لفظية في هذه الآية، وهي عدم اتصال تاء التأنيث بالناسخ، فقدَّر المصدر المؤول اسم (كان)، وجعل (دَعْوَاهُمْ) خبرًا لكان، كما في التّحرير والتّنوير: "واسم كان هو: (أَنْ قَالُوا) المفرَّغ له عمل كان، و(دَعْوَاهُمْ) خبر (كان) مقدم؛ لقرينة عدم اتصال كان بتاء التّأنيث، ولو كان: (دعوى) هو اسمها لكان اتصالها بتاء التّأنيث أحسن، وللجري على نظائره في القرآن وكلام العرب في كل موضع جاء فيه المصدر المؤول من أن والفعل محصورًا بعد كان؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾[٣]، ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾[٤]، وغير ذلك، وهو استعمال ملتزم، غريب، مطرد في كل ما وقع فيه جزء الإسناد ذاتين أُريد حصر تحقق أحدهما في تحقق الآخر؛ لأنَّهما لما اتّحدا في الماصدق، واستويا في التعريف، كان المحصور أَوْلَى باعتبار التقدُّم الرتبي، ويتعيّن تأخيره في اللفظ؛ لأنَّ المحصور لا يكون إلا في آخر الجزأين..."[٥].

(١) الكشّاف، للزمخشريّ، ٢/٤٢٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ص ٥٥٧، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٩/١٥٤.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٨٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٧.

(٥) تفسير التّحرير والتّنوير، لابن عاشور، ٨/٢٥.





يؤيّد ذلك ما قاله الزجّاج في تفسيره: "وموضع (أنْ) الأحسن أن يكون رفعًا، وأن تكون الدعوى في موضع نصب كما قال جل ثناؤه: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا﴾(١)، ويجوز أن يكون في موضع نصب، ويكون الدعوى في موضع رفع إلا أنَّ الدعوى إذا كانت في موضع رفعٍ فالأكثر في اللفظ (فما كانت دعواهم كذا وكذا)، و(إلا أَنْ)؛ لأنّ الدعوى مؤنثة في اللفظ، ويجوز كان دعواه باطلًا وباطلة"(٢).

وخلاصة ما سبق من أقوال النّحويين فيما لم تظهر فيها علامة إعرابيّة كما في الآية الكريمة السابقة: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾(٣)، في كلمة (دَعْوَاهُمْ) أنَّ منهم من جعله اسمًا لكان والمصدر المؤول الخبر، وعِلَّتُهم: تشبيهًا لهما بالفاعل والمفعول إذا خفي إعرابهما، وهو الذي يميل إليه الباحث، ومنهم من جعله خبرًا والمصدر المؤول الاسم؛ لأنّ جعل الأعرف الاسم شائع في كلام العرب، ومنهم من أجراه على القاعدة النحويّة إذا كان الاسم والخبر معرفتين؛ فأنت بالخيار، أن تجعل الأول اسمًا، والآخر خبرًا، أو العكس، ومنهم من اعتمد على القرينة اللفظية، وهي تذكير الفعل (كان).



(١) سورة الجاثية، الآية: ٢٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ٣١٩/٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٥.





خاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، وبعد؛ فهذا ما تيسّر لي جمعُه، وتصنيفُه، وترتيبه في (المصدر المؤوّل المعمول لفعل ناسخ في القرآن الكريم)، وتوجيهات المفسرين وآراؤهم فيما تحتاج إليها دلالة تأويل المصدر اسمًا أو خبرًا، وأهم نتائج هذه الدراسة هي:

١. وردت آيات كثيرة ظهرت فيها العلامة الإعرابيّة بيّنت أحد معمولي الأفعال الناسخة، وأُوِّل المصدر اسمًا أو خبرًا وَفقًا للقراءة، في حين وردت آية واحدة خفيتْ فيها العلامة الإعرابيّة التي تبيّن أحد معمولي الفعل الناسخ، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

٢. لم يَرِد من الأفعال الناسخة ما كان أحد معموليها مصدرًا مؤوّلًا في القرآن الكريم إلّا فعلان: (كان) ومضارعها في آيات كثيرة، والفعل: (ليس) في آية واحدة.

٣. تعددت توجيهات المفسرين المعربين في تأويل المصدر المؤول إذا ظهرت فيه علامة إعرابية، وغالب الآيات وردت فيها قراءتان: قراءةٌ بالرفع، وقراءةٌ بالنصب، وكلتا القراءتين متواترتان، فلو قُرئ بالرفع أُوّل المصدر خبرًا، ولو قُرئ بالنّصب أُوّل المصدر اسمًا وفقًا لدلالة الآية التي تدل عليها.

٤. التزم أكثر النحويين الرتبة في الآية التي لم تظهر فيها العلامة الإعرابيّة؛ فقدّموا الاسم، وأخّروا الخبر، كما في الفاعل والمفعول إذا لم يتبيّن أمرهما؛ لأنَّ كان وأخواتها مشبهة بالفعل الذي يتعدى إلى واحد





فكما وجب في الفاعل والمفعول وجب في المشبه به، ومنهم من قدَّر المصدر المؤول اسم (كان)، وجعل (دَعْوَاهُمْ) خبرًا لكان للقرينة اللفظيّة عدم اتصال تاء التأنيث بالناسخ، ومنهم من جعلها على الخيار.

٥. اتفق جميع المعربين على موقع تأويل المصدر في آية واحدة، وهي آية التوبة؛ لمجيء أحد المعمولين شبه جملة، فأُعرب خبرًا مقدمًا للفعل الناسخ، وجعل المصدر المؤول اسمًا مؤخرًا.

٦. رجّح أكثر المعربين تأخير خبر الفعل الناسخ (ليس)، وتقديم اسمه في الآية الواردة فيها؛ لأنَّ بعض النّحويين لا يجيزون تقديمه؛ ووَفْقًا لذلك أُعرب المصدر المؤوّل خبرًا للفعل الناسخ.

٧. تقديم خبر كان على اسمها؛ متابعة للاستعمال العربيّ؛ لأنَّهم إذا جاؤوا بعد (كان) بأنْ والفعل لم يجيئوا بالخبر إلا مقدمًا على الاسم؛ لأنَّ المصدر المنسبك من أنْ والفعل أعرفُ من المصدر الصريح؛ كراهة توالي أداتين، وهما: (كان)، و(أنْ).







مصادر البحث ومراجعه

١- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دون توثيق.

٢- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣- تفسير التّحرير والتّنوير، للإمام محمد الطاهر ابن عاشور، طبعة الدار التونسيّة للنشر، تونس، ١٨٨٤م.

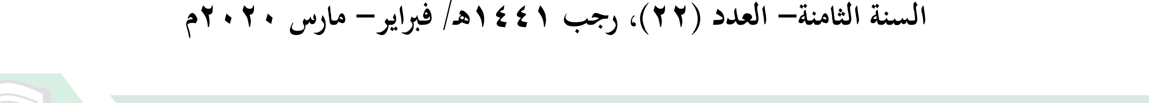
٤- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركيّ، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تاريخ.

٥- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخرّاط، طبعة دار القلم، دمشق، دون تاريخ.

٦- ديوان الأعشى الكبير، لميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، طبعة المطبعة النّموذجيّة، دون توثيق.

٧- شرح المفصل، للعالم موفق الدين ابن علي بن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيريّة، دون تاريخ.

٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوريّ، طبعة مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.





٩- الصّحاح: تاج اللغة وصحاح العربيّة، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، يناير ١٩٩٠م.
١٠- الكتاب (كتاب سيبويه)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق وشرح عبدالسّلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١١- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريِّ، تحقيق ودراسة وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، طبعة مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١٢- اللّباب في علوم الكتاب، للإمام أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقيّ، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٣- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
١٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ، تحقيق عبدالسّلام عبدالشّافيّ محمد، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٥- المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق د: محمد كامل بركات، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.





١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، دون تاريخ.

١٧- معاني القرآن وإعرابه، للزّجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري، شرح وتحقيق دكتور عبدالجليل عبده شلبي، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.

١٨- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، للدكتور محمد سمير نجيب اللبْدي، طبعة مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، طبعة المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

٢١- النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجددة، تأليف عبّاس حسن، طبعة دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

٢٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



